

محضر اجتماع لجنة البيئة
مع المدير الإقليمي لقطاع النمو المستدام
بمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا
الخميس ١٨ أكتوبر ٢٠١٨

عقدت لجنة البيئة بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة الدكتور / علي القريعي -رئيس اللجنة ، وحضور الدكتور/ حسام علام - المدير الإقليمي لقطاع النمو المستدام بمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الخميس الموافق ١٨ أكتوبر ٢٠١٨ ، وحضور عدد من أعضاء اللجنة ، ورجال الصحافة والإعلام بمقر الجمعية بالجيزة ، وذلك بغرض إستعراض ومناقشة:

” المبادرة الوطنية للحد من إستهلاك الأكياس البلاستيك – فرصة للتنمية ”

بدأ الإجتماع بكلمة الدكتور / علي القريعي - رئيس اللجنة ، مرحباً بالدكتور/ حسام علام - المدير الإقليمي لقطاع النمو المستدام بمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ،وقد أكد سيادته على أهمية هذا اللقاء لمناقشة كيفية التخلص من الأكياس البلاستيك والحد منها من خلال بحث إمكانية إيجاد البدائل الأخرى لها غير الملوثة للبيئة.

ثم بدأ الدكتور/ حسام علام - المدير الإقليمي لقطاع النمو المستدام بمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا - كلمته شاكراً الجمعية والسادة الحضور على توجيه الدعوة له لحضور هذا اللقاء الهام ، لإلقاء الضوء على المبادرة الوطنية للحد من إستهلاك الأكياس البلاستيك ، مؤكداً على أن الاحصائيات تشير إلى أن حجم الانفاق الاستهلاكي السنوي على الاكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل في مصر تتعدى ٢.٥ مليار جنيه سنوياً اي ١٠ مليار جنيه في ٥ سنوات.

ثم قام سيادته بتقديم Presentation ،والذي يمكن الإطلاع عليه من خلال زيارة الرابط التالي:
<https://goo.gl/uq66uC> ، ملخصاً كلمته فيما يلي:

١. إن مصر تنتج ٢٨٪ فقط من المادة الخام المستخدمة في صناعة الاكياس والباقي يتم استيراده من الخارج ،في حين أن تلك الاكياس يتم التخلص منها يومياً في القمامة وهو ما يمثل إهدار واستنزاف للعملة الأجنبية في صناعة الاكياس فضلاً عن مخاطرها على البيئة والصحة العامة ،كما أن تغيير نمط المستهلكين في الترشيد من استخدام الاكياس البلاستيكية بنسبة ٥٠٪ سيوفر على الدولة مليار جنيه سنوياً يمكن توجيهها إلى دعم قطاعي الصحة والتعليم.

٢. إن الاكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل تمثل خطورة بالغة على البيئة والصحة العامة للمواطنين نتيجة إعادة تدويرها واستخدامها مرة أخرى بما في ذلك الاكياس المستخدمة في غسيل الكلي و اكياس الدم والتي قد تحتوي على فيروسات ناقلة للعدوي ويتم عادةً استخدامها مرة أخرى او التخلص منها بالقائها في المصارف المائية.

٣. إن مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ، قام بطرح مجموعة من البدائل في صناعة أكياس بلاستيكية يتم تحليلها بشكل سليم لا يمثل خطر على البيئة والصحة العامة ، حيث أن هناك أكياس يتم تحليلها في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر وأخرى تصل إلى عام وذلك بحسب استخدامها بالإضافة إلى الاكياس والشنط متعددة الاستخدام ، كما فقد تم الترويج لتلك النماذج في النوادي والتجمعات السكنية المختلفة ، مشيراً إلى أن تكلفة الاكياس القابلة للتحلل لا تتجاوز ٢٠ قرشاً إضافية على تكلفة الاكياس العادية ، كما أن المركز يقوم بحملات التوعية للسلاسل التجارية بأهمية استخدام الاكياس القابلة للتحلل والمخاطر البيئية والصحية الناجمة عن الاكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل ، كما قام المركز بعمل جلسات نقاشية للمصنعين وأصحاب السلاسل التجارية والهاير ماركت من أعضاء اتحاد الصناعات المصرية لتوجيه التصنيع للطلب على الشنط والاكياس القابلة للتحلل ومتعددة الاستخدام ، ومنها بعض السلاسل التجارية التي بلغ إستهلاكها حوالي ١٠ مليون جنيه سنوياً في شراء الأكياس البلاستيكية.

٤. هناك جهود كبيرة لمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا لتوعية المصنعين بالمخاطر البيئية والصحية وكذلك توعية المستهلكين تأتي في إطار دولي وبالتزامن مع احتفالات الامم المتحدة بيوم البيئة العالمي ، إضافة إلى أن شعار يوم البيئة العالمي هذا العام هو "الانتهاء من التلوث البلاستيكي" ، حيث أن المركز يستهدف أيضاً توعية المجتمع المدني ورجال الصناعة ومجتمع الاعمال بأهمية إنشاء كيانات شرعية لإعادة تدوير المخلفات بالطرق البيئية والصحية ، حيث أن جامعي القمامة يقومون بالقاء والتخلص من بعض النفايات الخطرة في المجاري المائية والتي قد تحمل فيروسات ناقلة للعدوي مثل اكياس الدم .

٥. أن مصر لديها فرصة كبيرة لتكون مركزاً لتجارة وصناعة الاكياس البلاستيكية القابلة للتحلل والاكياس القماش التي يتم إعادة استخدامها من خلال استغلال الاتفاقيات التجارية الهامة الموقعة مع دول افريقيا مثل اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة والسادك والتي تمنح الصادرات المصرية "صفر" جمارك ، فهي تمثل فرصة مميزة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للتوسع في السوق المحلية وتشغيل العمالة في هذه الصناعة.

٦. أشار سيادته إلى مشروع القانون الجديد للبيئة الجاري اعداده من قبل وزارة البيئة ، والذي سيتم عرضه على مجلس النواب خلال الفترة المقبلة ، آملاً أن يلافي هذا القانون الجديد كافة المشاكل الموجودة بالقانون الحالي ، وقد أكد سيادته على ضرورة تكاتف المجتمع المدني والقطاع الخاص في توجيه الصناعة إلى انتاج بدائل آمنة على البيئة والصحة العامة.

وفي نهاية كلمته فقد أكد سيادته على ضرورة قيام الدولة بإنشاء الكيانات الشرعية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في تدوير المخلفات وتصنيع الاكياس القابلة للتحلل حفاظاً على البيئة والصحة العامة ، حيث أن لإنشاء تلك المشاريع يتطلب كيان قانوني وحافز من الدولة من خلال رفع الضرائب والاعباء المالية وتسهيل الاجراءات ، لأن هناك مصانع قائمة بالفعل ليست ضمن الاطار القانوني ، في حين ان قوانين البيئة تلزم المصانع وورش تدوير المخلفات بالحصول على تراخيص بيئية خاصة.

ثم تم فتح باب المناقشة ، حيث تم تناول ومناقشة أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على ضرورة عقد حلقات نقاشية مع الزبائن بمنشئة ناصر ومحاولة اقناعهم للدخول ضمن منظومة الإقتصاد الرسمي ،والقيام بحملات التوعية لهم حول آليات التعامل مع المخلفات الخطرة بالطرق البيئية السليمة من خلال إعداد برامج للتدريب والتوعية.
- تم التأكيد على أنه توجد فرص كبيرة وواعدة للقطاع الخاص المصري في إعادة تدوير المخلفات وتصنيع الاكياس البلاستيكية ،ولكن يحتاج الامر لضم المصانع القائمة للاقتصاد الرسمي وتشجيعها من خلال اعفاءها من الاعباء المالية والضرائب والجمارك وتوفير التمويل اللازم ودراسات الجدوي حتى يستطيع المصنع الترويج لمنتجاته.
- تم التأكيد على أهمية اتباع منظومة التصنيع واعادة تدوير المخلفات وفقاً للمعايير البيئية والصحة العامة لانها من الملفات القومية الشائكة التي تمس حياه المواطنين ،وهنا تمت الإشارة إلى أن لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الجمعية ستناقش فرص الاستثمار للمشاريع الصغيرة فى تدوير المخلفات لانها من الملفات البيئية والصحة الهامة.
- تم التأكيد على ضرورة وضع تشريع وقانون يمنع استخدام الاكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل كونها ضاره على البيئة والصحة العامة ،على ان يتضمن القانون عقوبات رادعة وغرامات كبيرة على السلاسل التجارية التي تستخدم الاكياس البلاستيك ،وذلك بهدف توجيه الصناعة الوطنية لانتاج بدائل لها اقل خطورة على البيئة والصحة.
- تم التأكيد على ضرورة منع استيراد الاكياس البلاستيكية ،حيث أنه هناك كميات كبيرة من الاكياس الخطرة يتم استيرادها من الصين ،لذا فيجب حظر استيرادها وبالتالي توفير العملة وحماية المواطنين مع الاتجاه لتشجيع القطاع الخاص لتصنيع البدائل المناسبة من خلال وضع حوافز للقطاع الخاص واعفاء الورش والمصانع من الضرائب والجمارك على مستلزمات الانتاج.
- تم الاقتراح بإعادة احياء مشروع " اعادة تدوير وتجميع المخلفات من المنيع " من خلال قيام القطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال بإعداد دراسات جدوي وتوفير التمويل اللازم لاقامة مشاريع تدوير المخلفات بالطرق البيئية السليمة وطرحها على الشباب.

ثم قام الدكتور / علي القريعي - رئيس اللجنة ، بشكر الدكتور/ حسام علام - المدير الإقليمي لقطاع النمو المستدام بمركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا ،لتشريفه اللقاء ، كما شكر جميع الحضور على حسن المشاركة الفعالة.